

المفارقات أو القياس مع الفارق

المفارقات - أو القياس مع الفارق - هو شيء يلازمنا طول أيام الحياة ، يلازمنا في الطفولة كما يلازمنا في الشيخوخة ، ونراه في مضحكاتنا كما نراه في أحزاننا وعواقب أخطائنا . فكل ما يضحكننا من مسليات الأطفال الصغار والرجال الكبار فهو في لبابه مفارقة أوقياس مع الفارق ، وكل ما يجبر علينا الفشل ويجلب لنا الحزن والندم فهو في لبابه مفارقة أو خطأ في التفكير والنظر إلى الأمور ، أو قياس مع الفارق بعبارة أخرى . ومثل هذا الشيء الذي يلازمنا في جميع أطوار الحياة ويلوح لنا في جميع شئون الجد واللعب جدير منا بالدراسة والتأمل ، وجدير بأن نتعرفه ونتوسمه ، لئلا نضل عن وجهه حين نراه في معارضه الكثيرة .

يقول بعض الناس إن المنطق والعاطفة شيان مختلفان . وهذا صواب في الظاهر خطأ في الباطن ، أو هذا القول بعينه هو أول قياس مع الفارق نحسب أن نلتفت إليه .

فحقيقة المنطق أنه يعرفنا الأشياء من جانبها الصحيح . والعاطفة ولا ريب لها جانب صحيح وجانب غير صحيح ،

فلا يمكن أن تكون مناقضة للمنطق متى عرفناها حق المعرفة
وجمعنا مقدماتها ووصلناها وصلًا مستقيمًا بنتائجها .

إذن لماذا تبدو لنا العاطفة مخالفة للمنطق في كثير من
الأحيان ؟ تبدو لنا كذلك لأننا نقيس الأمور قياسًا مع الفارق ،
أى لأننا نقارن بين حقيقة وحقيقة أخرى لا تشبهها من جميع
الوجوه . ونحن لا نعرف جميع العوامل التى تحرك العواطف
وتدفع بها إلى غاياتها . ولو أننا عرفنا جميع هذه العوامل
لاستطعنا حتما أن نعرف نتيجة كل عاطفة كما نعرف نتيجة
الحسوف والكسوف بالحساب قبل وقوعها بزمان طويل . وإذن
ليست العواطف هى التى تناقض المنطق ، وإنما نحن الذين
نجهل مقدماتها ولا نحسن قياسها . فننتوقع لها نتيجة غير
نتيجتها الطبيعية المعقولة .

يجب رجل امرأة فيقتلها لأنه يغار عليها ، فيلوح لنا هذا
العمل شاذًا مخالفًا للمنطق والقياس المعقول .

والواقع أن القتل هنا طبيعى يمكننا أن نتوقعه قبل حدوثه ،
بل يمكننا أن نعرف ساعته ولحظته ومكانه لو أننا استطعنا أن نزن
حرارة العاطفة ومدى قوتها وسرعتها كما نزن حرارة البخار
والكهرباء .

فإذا قال أحد إن قتل الرجل المحب لحبيبته مخالف للمنطق في
جميع الأحوال فسبب ذلك أنه أخطأ فهم الحب ولم يخطر في ذهنه

أن الحب قد يجن العقل ويشل الإرادة ويعذب النفس ويدفع بها في هذه الحالة إلى الخلاص من العذاب بكل وسيلة تخطر على البال ، فيكون منطقياً في ارتكاب الجريمة ، كما يكون الوحش منطقياً في التهام الفريسة ، والمنطق في هاتين الحالتين صحيح في تقديراته ومقدماته ونتائجه . ولكننا نحن الذين فهمناه على غير وجهه وقسناه على غير قياس صحيح .

ونخيل إلى بعض الناس أن المنطق علم يكتسب بالتعلم دون الفطرة القويمة ، والصواب أنه ملكة توجد في الإنسان قبل أن يدرسه أو يفكر في درسه . بل يوجد في طبائع الأطفال والصغار ونرى دلائله كثيرة في أسئلتهم وأحاديثهم وتفكيراتهم ، وقد يوجد في طبائع هؤلاء الأطفال بكثرة تقل رويداً رويداً كلما ازدحت على النفس تجارب الأيام . وعندما يقول لك الطفل الصغير كلمة مضحكة تأكد أنه قد فكر فيها من حيث لا يشعر تفكيراً منطقياً تماماً على حسب ما يعرف هو ، وإن كان تفكيره ناقصاً على حسب ما تعرف أنت ! بيد أن نقص معلومات الطفل لا ينفي صحة تفكيره المنطقي في حدود تلك المعلومات .

لى صديق يؤدب طفله الصغيرة بالزجر أو بالضرب الخفيف أحياناً فتغضب منه وتشير إليه بأصبعها مقسمة متوعدة « أن تخبر أباه متى حضر ، وهذا تهديد مضحك ؛ ولا سيما إذا علمنا أن أباه

قد مات من زمن طويل ، وأنه لو كان عائشاً وحضر لما عاقب ابنه على تأديب طفله الصغيرة .

هذا هو الجانب المضحك في كلام الطفلة ، ولكننا إذا نظرنا إلى تفكيرها الباطن وجدنا هنالك المنطق السديد والصواب في القياس ، على قدر ما تعرف من الحقائق البيئية .

فما الذى جعلها تهدد أباهـا ذلك التهديد ؟ الذى جعلها تهدده بذلك أمر معقول واضح التدليل . فهى إذا لعبت فى البيت أو كسرت آنية أو أغضبت أحداً خوفتها أمها بإخبار أبيها متى حضر ، فإذا أغضبها أبوها فلماذا لا تخوفه هى أيضا بإخبار أبيه ؟ كل جوانب القياس هنا صحيحة على قدر الحقائق البيئية التى تدركها الطفلة . فهى لها أب وأبوها كذلك له أب وكذلك هو لابد أن يخاف أباه ، وهى إذا هددت بإخبار أبيها أقلعت عن اللعب أو التكسير أو الضجيج فالمعقول أنها متى هددته بإخبار أبيه أقلع هو أيضاً عن ضربها والإساءة إليها ... وهذا تفكير يخطر فى ذهن الطفلة الصغيرة بمثل لمح البصر . ولا نضحك نحن منه إلا لأنه قياس مع الفارق .. أى قياس شىء على شىء آخر لا يشابهه كل المشابهة ، والذنب هنا على نقص المعلومات لا على طبيعة التفكير .

وفكاهات الكبار لا تختلف من هذه الوجهة عن فكاهات الصغار ..

فلنتناول أية نادرة مضحكة من النوادر الشائعة نجدها قياساً مع الفارق في أسلوب يقرب من هذا الأسلوب .
ومثال ذلك أن جحا سيد المضحكين كان يجلس على فرع شجرة وهو دائب على نشره من منبته في جذع الشجرة . فمر به عابر طريق وصاح به أن يكف عن النشر وإلا سقط إلى الأرض وكسرت عظامه . فلم يصدق جحا تلك النصيحة ومضى في نشر فرعه حتى سقط فعلاً إلى الأرض وأحس الألم في عظامه ! .. هنالك أخذ بتلايبب الرجل وأقسم عليه ليخبرنه بيوم وفاته وإلا فما هو مفلت منه .

وهذا هو « القياس مع الفارق » بعينه ، قد يقصده واضع الحكاية أو لا يقصده كما فهمناه نحن ، ولكن الأمر الذي لا شك فيه أن القياس مع الفارق ملازم لكل فكاهة من طراز هذه الفكاهات .

فهنا رجل يعلم الغيب لأنه أنبأ جحا بقرب سقوطه على الأرض وكسر عظامه وكلاهما غيب لم يكن قد حصل حين فاه الرجل بالنبوءة الصادقة . وما دام الرجل عالماً بالغيب فأى شيء أقرب إلى المعقول من أن يقتنم جحا هذه الفرصة ويسأله عن الغيب الذي يهمه أن يطلع عليه ؟ إذن لا بد أن ينبئه عن موعد وفاته ، وإلا فهو يتعمد الضن بعلمه ويخفى عنه الحقيقة !
كذلك فكر « جحا » .. ولم تأت السخرية إلا من هذا

الشیطان الخبیث الرابض فی أطواء کل فکاهة .. وهو القیاس مع الفارق .

إذ الغیب الذی أنبأه به الرجل - وهو سقوطه مع فرع الشجرة - غیر الغیب الذی طالبه بعلمه - وهو یوم وفاته .
ذلک غیب معروف المقدمات ولهذا كانت نتائجہ معروفة قبل وقوعها . أما الغیب الآخر فله مقدمات مجهولة ، فنتائجہ لابد أن تظل مجهولة حتی تنکشف تلك المقدمات .

ولو کان قد ثبت لجحا أن صاحبه یعلم جمیع الغیوب لکان سؤاله إیاه عن موعد الوفاة معقولاً لا سخریة فیہ ، ولكنه قد ثبت له أنه یعلم نوعاً من الغیب فسأله عن نوع آخر .. وهنا موضع الفرق فی القیاس .

على أن المفارقات تصادفنا فی جد الحیاة كما تصادفنا فی أمثال هذه النوادر والفکاهات ، وإذا كانت تضحکنا فی أحادیث الأطفال وسخافات المغفلین فهي كثيراً ما تزعجنا فی مهام الدنیا وشواغل الأعمال الجسام ، وكثيراً ما تؤدي إلى قلة التفاهم بین أناس یحسبون من العقلاء الراشدين .

وقد یحسن أن یفرض هنا أمثلة قليلة من المفارقات التي نشاهدها کل یوم فی علاقاتنا الخاصة والعامة .

فمن هذه الأمثلة الشائعة المبدأ القضائی الصحیح الذی یقرر « أن الإنسان برىء حتی تثبت علیه التهمة » فهذا المبدأ مبني

على تفكير صحيح قديم في حالة القضاء دون غيرها ، ولسبب واحد دون غيره ، وهو ضمان العدل ونفى كل شبهة من شبهات الظلم والهوى في الأحكام . لأننا إذا أجزنا للقاضى أن يحكم بغير دليل مقنع فسد القضاء وذهبت الطمأنينة وسهل الظلم على يد من يريده .

لهذا السبب وحده وضع المبدأ القائل بأن الإنسان برىء حتى يثبت اتهامه . أما الواقع فيقول لنا إن الإنسان جان من يوم يرتكب جنايته سواء ثبتت بعد ذلك ذلك بالشهادة والبينة والدليل أو حالت الموانع دون ثبوتها . بل نحن نجرى في معاملتنا جميعاً على نقيض المبدأ القضائى ثم يكون تفكيرنا صحيحاً كما أن التفكير في المبدأ القضائى صحيح من جانبه للسبب الذى بيناه .

فإذا جاء رجل يقترض منك مبلغاً من المال فأنت لا تعطيه المبلغ المطلوب اعتماداً على أنه برىء حتى تثبت لك خيانتة ومماطلته في سداد الديوان ، وإنما تجرى على قاعدة أخرى تناقض القاعدة القضائية كل المناقضة ، وهى أن كل إنسان متهم حتى تثبت لك براءته ، فتسأل عنه وتستقصى أموره وأخلاقه وعاداته لتنتفى التهمة أولاً ثم تجزم بالبراءة ، ولن تعطيه المبلغ قبل ذاك - ولو كنت أسخى الأسخياء .

ومن هنا ترى كيف يتناقض المبدأن الصحيحان لأن كلا منهما

صحيح في حالة دون سائر الحالات ، فإذا قسنا أحدهما على الآخر فهذا « القياس مع الفارق » الذى يوقعنا فى الخطأ ويجر علينا المتاعب ، وإذا عرفنا هذا الفارق خرجنا من كلا المبدأين بالرأى السديد .

مثل آخر وقع لى أنا وقد يكون من المفيد أن أطلعكم عليه : جاءنى خطاب من شخص لا أعرفه يستفتينى فى مسألة يحتاج شرحها إلى كتابة فصول مسهبة إن لم أقل إلى كتابة مجلد كبير . لم يسعنى بالبدهة أن أجيبه إلى طلبه . ثم انقضت أيام فإذا خطاب منه يقارن فيه بين كتاب مصر وكتاب الغرب الذين قرأ عنهم أنهم يجيبون كل من يكتب إليهم من الأصحاب والغرباء .. فقلت فى نفسى : هذا القياس مع الفارق يطل علينا بأذنيه ١ . إن صاحب الخطاب قابل بين كاتب وكاتب وبين خطاب وخطاب وبين جواب وجواب ، وظن أنه استوفى المقابلة والمضاهاة ولم يبق عليه إلا إصدار الحكم بالإدانة ...

لكن ما أعظم الفارق بين الحالتين على ما يبدو بينهما من التشابه القريب . فالكاتب « أولا » إذا اتسعت شهرته فى أوربا تيسر له أن يستعين بمساعد أديب أو بأكثر من مساعد واحد لتحضير عمله والإجابة على رسائله . وقد تجاب الرسائل دون أن يطلع عليها الكاتب أو يعلم أنها أجيبت بتوقيعه ! والرسائل التى يرد عليها الكتاب بعلمهم أو بغير علمهم هى « ثانياً » من قبيل

المجاملات والتحيات لا من قبيل تلك الفتوى التى يحتاج الرد عليها إلى كتاب .

وبعد هذا وذاك قد أخطأ صاحب الخطاب فى اعتقاده أن إجابة الرسائل سنة يجرى عليها جميع الكتاب المشهورين فى البلاد الغربية - فنحن نعلم أن « أناطول فرانسى » كان يأمر مساعده بإحراق بريده كله بغير استثناء . ونحن نعلم كذلك أن برناردشو قد رفض الجواب على الأسئلة التى وجهها إليه مترجم حياته ... لأنه لم يشأ أن يسخر فى تأليف فصل ينتفع به غيره . مع أن هذا الفصل المقترح عليه يدور حول ترجمته هو والدفاع عن سمعته وأدبه . فهذا هو الفارق الشاسع بين الحالة التى تخيلها صاحب الخطاب والحالة التى نحن فيها - ولعله هنا الآن يفهم أن الذنب ذنبه هو أو ذنب القياس مع الفارق سامحه الله أو لم يسامحه على حد سواء !

وقد يجنى القياس مع الفارق على الأدباء كباراً وصغاراً - فيحكمون على الأدب والثقافة أحكاماً تذكرنا بنوادير الأطفال التى ضربنا عليها بعض الأمثال .

فمن ذلك أن تسمع بعضهم يقول إن الهند أشعر البلاد الشرقية لأن طاغور - الشاعر الهندى - أحرز جائزة نوبل للأدب والشعر فى إحدى السنين .

وهذا قياس مع الفارق بل مع الفوارق الكثيرة التى لا تكاد تحصىها فى هذا المقام .

فيجب أولاً أن نذكر المزايا التى تشترطها لجنة نوبل فى الشعر والكتابة لتستحق عندها الجائزة . فهى لا تريد أحسن الشعر على الإطلاق - ولكنها تريد الشعر مقيداً بشرطين أحدهما خدمة السلام والآخر خدمة المثل الأعلى ووصف الإنسانية وصفاً متفائلاً يبعث على الرجاء . فالشاعر المتشائم لا نصيب له من جوائز نوبل وإن كان فى زمانه أنبغ الشعراء . وكذلك الشاعر الذى يشيد بذكر الحروب ويستثير الأوطان للكفاح والانتقام .. وعلى هذا يجوز أن يكون بين المعاصرين من هو أعظم شاعرية من طاغور ولكنه لا يشبهه فى التفاؤل وحب السلام ... وهذه ميزة خلقية فى طاغور لأنها فى لبابها فطرة الشعوب الهندية من قديم العصور . فالسلم دين الهند الخالد وعليه نشأت جميع الآداب والأخلاق .

ثم يجب أن نذكر (ثالثاً) أن حكم اللجنة إنما كان على الكتب التى وصلت إليها وليس على جميع الكتب فى جميع الأمم الشرقية والغربية ، ويجب أن نذكر (رابعاً) أن حكم تلك اللجنة ليس بالقول الفصل الذى لا مناقشة فيه ، ولا معقب بعده . فقد توجد لجنة أخرى مؤلفة من فطاحل النقاد الذين لا يقلون فى العلم والنزاهة عن الأعضاء فى لجنة نوبل فيكون حكمها غير

حكمهم وتقديرها غير تقديرهم وربما كان أصدق من ذلك الحكم وأفضل من ذلك التقدير .

ويجب أن نذكر (خامساً) أن جائزة نوبل يعطاها كل سنة شاعر أو كاتب من أمم مختلفة - فإذا قلنا إن الهنود من أشعر المشاركة لأن شاعرهم الكبير أحرزها في إحدى السنين فقد حق علينا أن نقول قياساً على ذلك أن جميع الأمم أشعر من جميع الأمم في جميع السنين - وهذا هراء ليس له معنى معقول . وكل هذه الفوارق البارزة وما ماثلها لم تبرز للأديب الذى نصب نفسه فى مقام الحكم وخطبها تلك الخطبة العشواء فى غير فهم ولا أصالة .. وأشباه هذه الخطبات غير قليلة فيما يكتب الأدباء والمتأدبون الذين يحسبهم الناس من الثقات فى هذا الضرب من التفكير .

فيقرب من مفارقة طاغور مفارقة أخرى عن المقارنة بين حالة القصة فى مصر وحالتها فى روسيا . فقد كان فى روسيا قصاصون عالميون قبل مائة سنة ولم ينبغ بعد القصاص العالمى بين المصريين . فتبادر إلى بعض الأذهان أن هذا الفرق يدل على قصور فطرى فى الملكات المصرية ... وليس من اللازم عقلاً ولا تجربة أن يكون هذا الفرق دليلاً على ذلك . إذ هناك فروق كثيرة بين روسيا ومصر تسمح بظهور القصاصين العالميين هناك قبل مائة سنة ولا تسمح بظهور أمثالهم فى هذه البلاد .

هناك فرق العدد الجسيم .. فالروسيا كان فيها قبل مائة سنة نحو مائة مليون من النفوس . وليس في مصر الآن ما يزيد على سدس هذا العدد .

وإذا حسبنا العالم العربي كله فهو عالم مختلف البيئات والحكومات لا تسهل فيه الأعمال التجارية كما تسهل في بلادها حدود واحدة وصلات حكومية متجانسة ... فإذا كان القارئون بين الروسيين قد بلغوا يومئذ مليونين لا أكثر كان في هذا العدد كفاية لتوزيع عشرات الألوف من القصة الواحدة - وتزويد القصاص بالرزق الذي يعتمد عليه في معاشه ويتيح له أن يتفرغ لكتابة القصة .

وهناك فرق الاتصال بين روسيا والأمم الأوربية . فإن ما يكتبه الروس ينقل إلى اللغات الأجنبية ويصيب صاحبه الشهرة العالمية . أما في مصر فليست الصلة بيننا وبين أوروبا بهذا الضرب ولا بهذه السهولة .

وهناك فروق كثيرة في نظام المجتمع ومشاكله وتكوين الأسرة والعلاقات بين الرجال والنساء لا بد أن نحسب حسابها كله في هذا الموضوع قبل أن نحصر الفرق في ملكات الشعبين . ولا يخفى أن إرسال الأحكام الجزافية في أمثال هذه المسائل الكبرى عظيم الضرر فوق ما فيه من الخطأ وسوء الاستدلال . فمن أضرار حكم كهذا الحكم على ملكات المصريين أنه يشبط

الهمم ويضعف فينا الثقة بأنفسنا والأمل في مستقبلنا .
ومن أضراره أنه يصرفنا عن العلة الحقيقية فتظل هذه العلة
كامنة بيننا بغير علاج . فلو أننا علمنا أن آفة القصة المصرية
وآفة الأدب كله هي قلة الناشرين الذين يحسنون تنظيم العلاقات
التجارية بين الأمم العربية فتروج الكتب ويستطيع الأدباء أن
يعتمدوا عليها في معاشهم - لو علمنا ذلك لاتجهت عزيمتنا إلى
علاج هذه الآفة ولنجحت المعالجة لا محالة بعد قليل من
المحاولة . أما تلك الأحكام الجزافية فكل ما نستفيد منها أن
تضللنا عن الغاية وتضاعف علينا مشقة العلاج .. ونمضى في سرد
الأمثلة على المفارقات إلى غير نهاية فقد عرفنا أنها أكثر شىء في
الحياة - لأن الإنسان مطبوع على القياس وممنوع بأن ينسى بعض
القرائن والأسباب أو يجهلها ويغفل عنها . فلا مناص له إذن من
الوقوع في المفارقات .. وخلاصة القول : إن توحيد الأسباب
والمقدمات واجب علينا قبل الوصول إلى توحيد النتائج
والأحكام . وإن القياس مع الفارق ملازم لنا في الجدل والفكاهة
وملازم لنا في أحاديث الصغار وآراء الكبار . فالالتفات إليه إنما
هو في باطن الأمر التفات إلى كل ما يجرى في الحياة . وأقل ما
نجنه منه أن يزيدنا علماً بالحقائق ويزيدنا علماً بالفكاهات فيقل
حظنا من الخطأ ويزيد حظنا من الضحك والسرور .